ملاحظة : جميع الحقوق محفوظة للأستاذ المادة لا يجوز طباعة هذه المحاضرات

جامعة ديالى/ كلية التربية الاساسية /قسم التاريخ

اسم المادة : تاريخ اوروبا في القرن العشرين

المرحلة الثالثة

استاذ المادة : م. احمد محمد جاسم

عنوان المحاضرة الرابعة: التطورات السياسية في بريطانيا للفترة ١٩١٨ ـ ١٩٣٩

يطلق خطأ اسم انكلترا على مجموعة الجزر التي تقع في أقصى غرب قارة أوروبا ، فإنكلترا ليست سوى إحدى المقاطعات الرئيسية لبريطانيا العظمى أو ما يطلق عليها رسمياً اسم المملكة المتحدة ، وبريطانيا العظمى تشمل كل من انكلترا وعاصمتها لندن وايرلندا الشمالية وعاصمتها بلفاست وويلز وعاصمتها كارديف واسكتلندا وعاصمتها أدنبرة .

على الرغم من خروج بريطانيا منتصرة من الحرب العالمية الأولى إلا أنها خرجت في واقع الحال دولة منهكة إلى حد ما ، لتتربع الولايات المتحدة على عرش القوى الأولى في العالم ، وتحولت بريطانيا على الرغم من كثرة مستعمراتها إلى دولة من الدرجة الثانية اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ، تعاقبت حكومات مختلفة على حكم في بريطانيا خلال السنوات ما بين الحربين فبعد إن احتكر الحكم حزب الأحرار للفترة بين ١٩٠٨ إلى ١٩١٦ ، تشكلت عام ١٩١٦ حكومة وطنية ضمت أعضاء من حزبي الأحرار والمحافظين ، ولكن بعد سقوط حكومة ديفيد لويد جورج أواخر عام ١٩٢٢ ترجع حزب الأحرار ليصبح حزباً من الدرجة الثالثة واحتل موقعه الثاني حزب العمال الذي تأسس عام ١٩٠٥ ، وشهدت بريطانيا عدة إصلاحات برلمانية منها إصلاح ١٩١٨ الذي سمح لأول مرة للمرأة بالتصويت والترشيح لعضوية مجلس العموم ، وإصلاح عام ١٩٢٨ الذي حدد عمر واحد للمرأة والرجل هو ٢١ عاماً في التصويت .

صادق البرلمان البريطاني عام ١٩١٤ على منح ايرلندا الحكم الذاتي وتأجيل تطبيقه بسبب الحرب ، ولقد تسلم الوطنيون الايرلنديون مساعدات من ألمانيا خلال الحرب ، ثم قاموا بإعلان ثورتهم عام ١٩١٦ ، وفي أعقاب الحرب شن أعضاء من حزب الشين فين الايرلندي (نحن أنفسنا) حرباً ضارية على القوات البريطانية ، جعلت البريطانيين يعترفون بقيام دولة ايرلندا الحرة ومنحوها منزلة منفصلة ،أما مقاطعة الستر التي يسكن فيها البروتستانت فقد فضلت البقاء خارج الدولة الايرلندية الجديدة واستمرت مرتبطة ببريطانيا.

شهدت بريطانيا موجه واسعة من الإضرابات العمالية ، فمثلاً عام ١٩١٩ بلغ عدد المشتركين في الإضرابات العمالية ٢,٥ مليون شخص وكان العمال يطالبون بدفع أجورهم وتقليل ساعات

العمل اليومية وتحسين ظروف عملهم ومنحهم حق إقامة نقابات خاصة بهم إلا إن الحكومة لم تلبي طلبهم بل على العكس من ذلك لجأت إلى فرض قيود جديدة وتقليص المبالغ المخصصة في الميزانية العامة للخدمات الاجتماعية ولدت إجراءات حكومة لويد جورج استياء كبير بين قطاع واسع من الجماهير ، وفي الوقت نفسه ازداد ضغط الحركة العمالية فأضطر لويد جورج إلى تقديم استقالته وحل حزبه وبذلك يكون لويد جورج أخر رئيس وزراء لحزب الأحرار في تاريخ بريطانيا وشكل المحافظون الحكومة برئاسة ستانلي بلدوين ، جرت الانتخابات في كانون الأول ١٩٢٣ وفاز فيها حزب العمال بأغلبية مطلقة وألف زعيم الحزب رامزي ماكدونالد) الحكومة الجديدة.

أنجزت الحكومة العمالية التي تعد أول حكومة عمالية في تاريخ بريطانيا بعض المكاسب المهمة للطبقة العمالية إذ قلصت نسبة الضرائب المفروضة على بعض المواد الغذائية ، ومع ذلك فشلت حكومة ماكدونالد في القضاء على البطالة وتأمين مناجم الفحم ومؤسسات الكهرباء والسكك وجميعها كانت قد وعدت بتأميمها أثناء الحملة الانتخابية ، وأكملت سياسة رؤساء وزراء بريطانيا السابقين في تقوية السلاح العسكري البريطاني وقدم مشروعاً للبرلمان بتخصيص مبالغ إضافية للميزانية العسكرية ، في تشرين الأول ١٩٢٤ جرت انتخابات جديدة حصل فيها المحافظون على أغلبية مقاعد مجلس العموم فعادوا إلى الحكم.

بريطانيا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية

لم يكن بوسع بريطانيا وهي واحدة من الدول الرأسمالية إن تكون بعيدة عن الأزمة الاقتصادية التي شملت العالم منذ عام ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ ولقد جاءت هذه الأزمة في بريطانيا اقل عمقاً مما حدث في ألمانيا والولايات المتحدة ويعود السبب في ذلك إلى الانتعاش والنمو الاقتصاديين اللذين أصابا العالم الرأسمالي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى .

عمت الأزمة الاقتصادية بريطانيا في النصف الأول من عام ١٩٣٠ وبلغت ذروتها في ربيع ١٩٣٢ وقد تأثرت بها بصورة خاصة الحقول الإنتاجية ذات الجذور العميقة والقديمة في حياة بريطانيا الاقتصادية مثل إنتاج الجلود والفحم والسفن وعانت الزراعة من مشاكل كثيرة انعكست على الفلاحين ووقع عبء الأزمة على عاتق الفئات الاجتماعية الفقيرة ففي عام ١٩٣٢ فقد كل عامل واحد من أربعة عمال بريطانيين عملهم أي ما يعادل ٢٥% من مجموع العمال وهو رقم كبير جداً ، ومن الجدير بالذكر إن حزب العمال هو الذي كان يحكم بريطانيا في ذلك الوقت وكان زعيم الحزب رمزي ماكدونالد على استعداد لتقديم تنازلات كبيرة في سبيل التخفيف عن الرأسمالية وإرضاءهم لذلك لم ينفذ جانباً كبيراً من الوعود التي التزم بها في حملته الانتخابية الأخيرة مثل اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استقرار الأجور والرواتب ، فقد اتخذ ماكدونالد جانب الصمت إزاء محاولات أصحاب المعامل والمصانع لتقليل أجور العمال وتحملت الحكومة إلى حد كبير مقدار المنح المقررة للعمال العاطلين عن العمل ولم يعمل شيئاً من اجل تقليص ساعات العمل في المناجم وقد ولد كل ذلك استياء كبير في نفوس العمال مما أدى إلى وقوع موجة

جديدة من الإضرابات والمظاهرات إلى جانب مسيرات كان ينظمها العاطلون عن العمل والتي أطلق عليها اسم مسيرات الجوع .

قدمت حكومة العمال تنازلات كبيرة للرأسماليين غير أنهم لم يكتفوا بتقليص مخصصات الخدمات الاجتماعية في ميزانية الدولة مدعين بأنها الطريقة المثلى للتخفيف من أثار الأزمة على الميزانية كان ماكدونالد وبقية أعضاء الحكومة مستعدين لتقديم التنازلات للرأسماليين ولكن قسم كبير من أعضاء حزب العمال، أوضحوا إن التنازلات ستؤدي تماماً إلى إن يفقد الحزب شعبيته فوقع انشقاق داخلي اضطرت الحكومة على أثره إلى تقديم استقالتها ولكن رمزي ماكدونالد تمكن من تشكيل حكومة ائتلافية جديدة في آب ١٩٣١ اشترك فيها إلى جانب وزراء من العمال ، أعضاء يمثلون حزبي الأحرار والمحافظين وإزاء هذا الموقف اتخذ حزب العمال قرار يقضي بطرد رمزي ماكدونالد من الحزب تمكن ماكدونالد وبعض من أعوانه من تشكيل حزب جديد أطلق عليه حزب العمال الوطني واستمر ماكدونالد بالحكم وأطلق على حكومته اسم الحكومة الوطنية .

في عام ١٩٣١ حل ماكدونالد البرلمان واجري انتخابات جديدة دخلها مع المحافظين والأحرار بجبهة واحدة أطلق عليها اسم الحكومة الوطنية التي حصلت على ٤٩٧ مقعد كانت أكثرها لصالح حزب المحافظين ولم يحصل حزب العمال الوطني إلا على ١٣ مقعد فقط وأصيب حزب العمال الرئيسي بنكسة كبيرة إذ تقلص عدد نوابه في مجلس العموم .

استمر ماكدونالد على سياسته السابقة وازداد من ضغطه على العمال وغيرهم حتى انه قلص رواتب البحارة بمقدار ٢٥% وقد جاء رد الفعل قوياً منصباً في موجة جديدة من احتجاج العاطلين عن العمل وإضرابات العمال ، وكان قطاع واسع من البحارة قد امتنعوا في أيلول ١٩٣١ عن تنفيذ أوامر الحكومة بالخروج إلى البحر فاضطرت الحكومة إلى التراجع أمامهم ولاسيما إن حركتهم قد أثارت المخاوف في نفوس المسؤولين ، عقدت إجراءات ماكدونالد مشاكل البلاد أكثر من السابق في ظل الأزمة الاقتصادية بحيث إن احتياطي الذهب في بريطانيا بدء يعاني من نقص كبير ولم تستطع القروض الحكومية وضع حد لهذه المشكلة أو لغيرها لذلك حاولت إيجاد حل لمشاكلها على حساب الشعوب الأخرى ، فألغت الغطاء الذهبي للباون ١٩٣١ ثم أوجدت ما عرف بالكتلة الإسترلينية حولت بموجبه الباون والجنيه الإسترليني إلى غطاء وأساس لتبادل العملات للدول التابعة لبريطانيا ولجميع مستعمراتها وقد نقلت هذه الدول كل احتياطاتها من الذهب والعملة الصعبة إلى بنوك بريطانيا مما تحول بالتالي إلى سند كبير للاقتصاد البريطاني في هذه الأثناء بدء مصطلح الإمبراطورية البريطانية يختفي تدريجياً ليحل محله (قانون الدومونيانات) وذلك بموجب تشريع خاص اقره البرلمان في كانون الأول ١٩٣١ وقد منح هذا القانون الاستغلال التام على الصعيدين الداخلي والخارجي مقابل شراكة اقتصادية وتثبت بين الطرفين معاهدات تجارية ثنائية توقعها بريطانيا مع كل دولة عضو بالرابطة وضمنت بموجب بنودها حماية بضائعها من المنافسة الأجنبية استطاعت حكومة ماكدونالد بإجراءاتها هذه وبفضل تطور صناعاتها الحربية تهيئة

الظروف المناسبة لانتعاشها الاقتصادي وفي عام ١٩٣٥ استقال ماكدونالد من الحكومة بعد إن تخلى عنه حزب المحافظين وجرت الانتخابات فاز فيها بلدوين مرة أخرى .

أما أهم أحداث العرش البريطاني خلال تلك الفترة ، وفاة الملك جورج الخامس في كانون الثاني عام ١٩٣٦وتولى ابنه ادوارد الثامن العرش ، وفي آذار من العام نفسه تقدم الملك الجديد بطلب للبرلمان لسماح له بالزواج من مطلقة أمريكية مسز سمبسون وقد رفض البرلمان ذلك بدعوى إن قانون التاج البريطاني لا يسمح لملك بريطانيا الاقتران بامرأة سبق لها الزواج ، ولكن ادوارد الثامن أصر على موقفه ، فخيره البرلمان بين التاج وبين هذه المرأة فاختار ادوارد التنازل عن العرش لشقيقه جورج السادس ورحل إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد إن حكم احد عشر شهراً من كانون الثاني ١٩٣٦ وحتى كانون الأول ١٩٣٦.

سياسة بريطانيا الخارجية عشية الحرب العالمية الثانية

استطاعت حكومة ماكدونالد تطوير صناعة الأسلحة وتهيئة الظروف المناسبة لانتعاش التجارة الخارجية ولكن ماكدونالد تحول شيئاً فشيئاً إلى محافظ أكثر تحمساً من المحافظين و ترك الحكم عام ١٩٣٥ ، وجاء بعده بلدوين الذي اعتقد وأعضاء حكومته إن بإمكانهم الاتفاق مع هتلر وتوجيه أنظاره نحو الشرق (الاتحاد السوفيتي) وقد تقوى هذا الاتجاه حينما جاء الزعيم الجديد لحزب المحافظين نيفل تشمبرلين إلى كرسي رئاسة الوزراء البريطاني في أيار ١٩٣٧ إذ وافق عملياً على احتلال القوات النازية لكل من النمسا وجيكوسلوفاكيا الأمر الذي جعل العالم على شفا حرب جديدة ومن الجدير بالذكر إن حكام بريطانيا كانوا مطمئنين من نتائج سياستهم إلى درجة إنهم لم يهتموا بالتسليح في تلك الفترة الحرجة إلا بعد إن أثار التسليح الألماني السريع بما في ذلك الأسطول البحري مخاوف البريطانيين ، لجأت حكومة تشمبرلين في أواسط عام ١٩٣٧ إلى إجراء مفاوضات سياسية على جهتين متعارضتين

الأولى : كانت بجانب فرنسا والاتحاد السوفيتي في موسكو لأجل عقد حلف للتعاون المشترك في حالة وقوع أي اعتداء على أي طرف من أطرافه .

الثانية : كانت سرية مع هتلر بدفعه للتوجه نحو الشرق وإيجاد صيغة للتفاهم المشترك بين الطرفين ولكن التناقضات البريطانية والألمانية كانت عميقة لدرجة إنهم لم تبعد شبح الحرب عن بريطانيا التي لعبت مرة أخرى دوراً حاسماً في الحرب العالمية الثانية.

المصادر

١) قحطان حميد كاظم و احمد محمد جاسم، تاريخ اوروبا في القرن العشرين من الحرب العالمية الاولى الى التدخل التركي في قبرص ،ديالى ،٢٠١٥.

٢)عمر عبد العزيز عمر و محمد علي القوزي ، دراسات في تاريخ اوربا الحديث والمعاصر ١٨١٥_١٩٥٠، دار النهضة ، بيروت ،١٩٩٨.

٣) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين ،ج١، د.ت.

٤) بيير رونوفن ،تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠_١٩٤٨، ترجمة نور الدين حاطوم، دمشق ،١٩٥٩.

٥) عبد العزيز نوار ، التاريخ المعاصر ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٩٨٢.

٦) محمد المعيني ، تاريخ اسيا الحديث،عمان،٢٠٠١.

٧)عبد العزيز سليمان نوار و عبد المجيد نعنعي ،التاريخ المعاصر اوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية ، دار النهضة العربية ،بيروت ،٢٠٠٩.

٨)جلال يحيى ، العالم المعاصر، دار الكتاب الجامعة ،الإسكندرية ،١٩٧٦.